

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- لو أقر بعين ثم بدين أو عكسه .
- لو أقر بعين ثم بدين أو عكسه : فرب العين أحق بها .
- وفي الثانية : احتمال في نهاية الأزجي .
- يعنى بالمحاصة كإقراره بدين .
- قوله وإن أقر لوارث : لم يقبل إلا ببينة .
- هذا المذهب بلا ريب .
- وعليه جماهير الأصحاب .
- وقطع به كثير منهم نص عليه .
- وقال أبو الخطاب في الانتصار : يصح ما لم يتهم وفاقا لمالك - C تعالى - وأن أصله من المذهب : وصيته لغير وارث ثم يصير وارثا لانتفاء التهمة .
- قلت : وهو الصواب .
- وقال الأزجي قال أبو بكر : في صحة إقراره لوارثه روايتان .
- إحداهما : لا يصح .
- والثانية : يصح لأنه يصح بوارث .
- وفي الصحة : أشبه الأجنبي والأولى : أصح .
- قال في الفروع : كذا قال .
- قال في الفنون : يلزمه أن يقر إن لم يقبل .
- وقال أيضا : إن كان خنبليا استدل بأنه لا يصح إقراره لوارثه في مرضه بالوصية له فقال حنبلي : لو أقر له في الصحة : صح ولو نخله لم .
- يصح والنخلة تبرع كالوصية .
- فقد افترق الحال للتهمة في أحدها دون الآخر كذا في المرض .
- ولأنه لا يلزم التبرع فيما زاد على الثلث لأجنبي ويلزم الإقرار وقد افترق التبرع والإقرار فيما زاد على الثلث .
- كذا يفترقان في الثلث للوارث .
- تنبيه .
- ظاهر قوله لم يقبل إلا ببينة أنه لا يقبل بإجازة وهو ظاهر نصه وظاهر كلام كثير من الأصحاب .

وقال جماعة من الأصحاب : يقبل بالإجازة .

قال الزركشي : لا يبطل الإقرار على المشهود من المذهب بل يقف على إجازة الورثة فإن أجازوه : جاز وإن ردوه : بطل .  
ولهذا قال الخرقي : لم يلزم باقي الورثة قبوله